(٣)

هذا الكتاب وبيان عملي فيه

○ دواعي تأليف الكتاب:

ذكرت في الفصل السابق وصف كتاب «المسند» كما تركه مؤلفه، وهذا الوضع يعيق الاستفادة منه إلا لمن رزق الصبر على البحث. فترتيب الأحاديث على المسانيد، أمر متعب؛ لأن الحديث يطلب لموضوعه لا لراويه.

وأمر آخر: هو كثرة الأحاديث المكررة، إذ المعدل الوسطي أن كل حديث في المسند يذكر ثلاث مرات، فأحاديث المسند هي (٢٧) ألفاً وزيادة، وأحاديثه بعد حذف المكرر (٩) آلاف وزيادة.

وأمر ثالث: هو كثرة الأسانيد وتكرارها أيضاً.

وقد ذكر العلامة أبو حفص الموصلي (ت٦٢٢هـ) في مقدمة كتابه «الجمع بين الصحيحين» أن من أسباب إعراض الناس عن علم الحديث: «أنه يسأم من طول الأسانيد، والمكرر من المتون»[١].

ولهذا فالمواصفات المرغوب توفرها في الكتاب المطلوب إعداده هي:

---

(١) حققت هذا الكتاب وطبعه المكتب الإسلامي.

١ ـ حذف المكرر من الأحاديث.

٢ ـ حذف الأسانيد، حيث يغني عنها ذكر رقم الحديث في الأصل لمن أراد الرجوع إليه.

٣ ـ عدم إثقال الكتاب بالحواشي، إلا ما كان لا بد منه.

٤ ـ ترتيب الأحاديث على «الأبواب».

طريقة الوصول إلى هذه الغاية:

وللوصول إلى ذلك كان لا بد من دراسة المسند حديثاً حديثاً، بغية الوصول إلى جمع أطراف كل حديث مكرر.

ثم المقارنة بين روايات الحديث الواحد لاختيار الأوسع والأشمل منها، فإن لم يكن هناك رواية شاملة، فإنه عندئذ ينبغي اختيار روايتين أو أكثر حتى يستوفى المعنى، هذا مع مراعاة الرواية الأصح إن كانت الثانية ضعيفة.

ثم وضع الحديث بعد ذلك تحت عنوانه المناسب من الأبواب.

ومن المفيد هنا أن أشير إلى أن السند الواحد قد يكون تحته أكثر من متن أو حديث، ويكون لكل منها موضوعه، وفي هذه الحال فإني أضع كل متن تحت العنوان الملائم له، كما فعلت ذلك كتب السنن وكتب الحديث الأخرى.

والمثال على ذلك الحديث (٤٨٨٤) في المسند، فإنه يحتوي على موضوعين: الأول في تعليم كيفية السلام، والثاني في النهي عن جر الإزار، ولكل من الموضوعين بابه الخاص به، وقد وضع كل منهما في بابه.

الطبعة المعتمدة:

وقد اعتمدت في إنجاز هذا العمل على طبعة «مؤسسة الرسالة» كما تم اعتماد أرقامها في عملية توثيق النصوص، حيث أذكر في آخر كل حديث رقمه في هذه الطبعة لمن رغب في الرجوع إليه.

ولم أذكر سوى رقم الرواية التي اعتمدتها دون ذكر أرقام الروايات المكررة حتى لا أثقل الكتاب بكثرة الأرقام، ومن رغب في معرفة أرقام أطراف أحاديث المسند فبإمكانه أن يرجع إلى كتاب «زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة» الذي نشرته دار «كنوز إشبيليا» في الرياض حيث يجد بغيته، أو إلى كتاب «جامع الأصول التسعة» وهو تحت الطبع في «المكتب الإسلامي».

وقد ذكرت أن الأحاديث الزائدة في طبعة المنهاج قد وضعت في أبوابها.

ترتيب البحوث في الكتاب:

تم ترتيب البحوث في هذا الكتاب، وفقاً للطريقة التي اتبعتها في الكتب التي سبق ذكرها في المقدمة، وهي طريقة مبتكرة، تعرَض فيها مادة الكتاب من خلال عشرة مقاصد، هي:

المقصد الأول: في العقيدة.

المقصد الثاني: في العلم ومصادره (ويدخل فيه التفسير).

المقصد الثالث: في العبادات (ومنها الجهاد والأيمان والنذور).

المقصد الرابع: في أحكام الأسرة.

المقصد الخامس: في الحاجات الضرورية (من طعام وشراب، ولباس، ومسكن، وطب).

المقصد السادس: في المعاملات.

المقصد السابع: في الإمامة وشؤون الحكم (ومنها القضاء).

المقصد الثامن: في الرقائق والأخلاق والآداب.

المقصد التاسع: في التاريخ والسيرة والمناقب.

المقصد العاشر: في الفتن.

وينضوي تحت كل مقصد «كتب»، وتحت كل كتاب «فصول» وفي كل فصل «أبواب».

ترتيب الأحاديث ضمن الأبواب:

يعد «الباب» الوحدة الموضوعية في هذا الكتاب، فهو «العنوان» الذي قد يكون تحته حديث واحد، وقد يكون تحته عشرات الأحاديث.

وعندما يكون في الباب أكثر من حديث، فإني أقدم من الأحاديث ما كان مخرجاً في «الصحيحين» أو أحدهما، مميزاً له بحرف في أوله يبين ذلك. فما كان مخرجاً في الصحيحين فسوف يكون مبدوءاً بحرف القاف بين قوسين [ق] إشارة إلى أن الحديث متفق عليه، وما كان عند البخاري، رمزت إليه بالحرف [خ]، وما كان عند مسلم، رمزت إليه بالحرف [م].

وحرصت أن تكون الأحاديث الضعيفة في آخر الباب.

بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً:

إن الحكم على الحديث صحة وضعفاً أمر مفيد للقارئ، وقد قام الشيخ شعيب وأصحابه ـ جزاهم الله خيراً ـ في طبعة الرسالة ببيان ذلك، في هامش كل حديث. وقد رأيت أنه من المفيد أن أقدم هذه

المعلومة للقارئ في هذا الكتاب، فوضعت ذلك بعد كل حديث مباشرة، فذلك أسهل عليه من كونها في الحاشية، وبخاصة عندما يكون في الصفحة الواحدة عدة أحاديث.

وهذا سيكون قاصراً على الأحاديث التي لم تخرج في «الصحيحين» أو أحدهما، كما تقدم بيان ذلك في الفقرة السابقة.

كما حرصت على إضافة معلومة أخرى، هي التمييز بين الأحاديث التي انفرد بها الإمام أحمد في «مسنده» عن الكتب التسعة، فما كان كذلك فقد وضعت دائرة سوداء قبل الحكم على الحديث هكذا مثلاً:

● حديث حسن.

وأما ما كان مخرجاً في كتب السنن الخمسة والموطأ، أو في بعضها فإني أميزه بنجمة صغيرة قبل الحكم على الحديث هكذا:

* حديث صحيح.

ثم أذكر بعد ذلك رموز الكتب التي خُرِّج فيها، ومن المعلوم أن رمز سنن أبي داود [د] وسنن الترمذي [ت] وسنن النسائي [ن] وسنن ابن ماجه [جه] وسنن الدارمي [مي] والموطأ [ط].

وبهذا تتضح الصورة في ذهن القارئ عن مكانة كل حديث.

- فما كان مُخرَّجاً في الصحيحين أو أحدهما ميّز بالحرف الذي في بدء الحديث، وهو خلو من التعليق عليه بعده.
- وما كان مُخرَّجاً في السنن أو الموطأ، سُبِقَ الحكم عليه بنجمة ثم ذكرت الرموز المشيرة إلى من خرجه.
- وما انفرد به الإمام أحمد عن الكتب الثمانية سُبِقَ الحكم عليه بدائرة سوداء.

○ كتاب «الفتح الرباني»:

قد يقول أحدهم: ما فائدة عملك هذا وقد سبق إليه الشيخ أحمد عبد الرحمٰن البنا في كتابه «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني».

وللإجابة على هذا التساؤل، يحسن بي أن أعطي تصوراً عن هذا الكتاب للقارئ حتى تظهر فائدة هذا العمل الذي أقدمه:

يقع كتاب «الفتح الرباني» في أربعة وعشرين جزءاً، جُمعتْ في اثني عشر مجلداً من القطع الكبير. والمؤلف قسم الكتاب إلى متن وشرح. ففي أعلى الصفحة متون الأحاديث وفي أسفلها الشرح، وفي الشرح أسانيد الأحاديث التي حذفها من المتن.

وقد قسم كتابه إلى سبعة أقسام وهي: التوحيد وأصول الدين، الفقه، تفسير القرآن، الترغيب، الترهيب، التاريخ، أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن.

والكتاب جهد كبير، أثاب الله مؤلفه وجزاه خيراً على ما قدم، وهو شرح للمسند فهو في أصل موضوعه غير ما هدفتُ إليه.

ولا بد لي من بيان بعض خصائص العمل الذي أقدمه، وهذا ليس انتقاصاً من كتاب «الفتح الرباني» وإنما هو بيان الواقع.

إن التقسيم الذي اعتمدته لترتيب البحوث واضح المعالم، يسهل معه الرجوع إلى ما يقصد القارئ البحث عنه.. وذلك واضح في الفقرة التي تقدمت.

بينما لا نجد ذلك في «الفتح الرباني» فباب «الفقه» عنوان عام لا يستبان ما تحته إلا بالرجوع إليه، والتفسير جزء من بحث العلم،

والترغيب والترهيب، هو جزء من باب الفضائل والآداب. وهكذا فالموضوعات الرئيسة لا تجد مكانها في هذا التقسيم؛ كالعبادات وأحكام الأسرة، والحاجات الضرورية..

إن الهدف الذي قصد إليه الشيخ البنا رَحِمَهُ اللَّهُ غير الهدف الذي قصدت، وقد التقينا في أمر واحد، هو تحويل «المسند» من الترتيب على «المسانيد» إلى الترتيب على الأبواب.

معلومات رقمية:

(٢٧٧٣٩) هذا عدد أحاديث «المسند» وفقاً لطبعة «مؤسسة الرسالة» بما فيه (٩٢) هي مكررات الرقم (٢٤٠٠٩).

(٩٥٦٦) هذا عدد أحاديث المسند بعد حذف المكرر وهي موزعة كالتالي:

(٣١١٥) حديثاً خرجت في «الصحيحين» أو أحدهما.

(٢٩٠٥) حديثاً خرجت في السنن الخمسة و«الموطأ».

(٣٥٤٦) حديثاً انفرد بها الإمام أحمد عن الكتب الثمانية السابق ذكرها.

○ خلاصة القول:

وبعد: فهذا هو «مسند الإمام أحمد» بكامله مرتباً على الأبواب، أقدمه في ثلث حجم الأصل، مشفوعاً بكثير من المعلومات المفيدة، المختزلة في الرموز حرصاً على عدم زيادة حجم الكتاب، راجياً من الله القبول، والعفو عن الخطأ والنسيان.

وآخر دعوانا أن الحمدَ لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

○ بيان المصطلحات:

ق: رمز إلى أن الحديث مخرج في الصحيحين؛ أي: متفق عليه.

خ: رمز إلى أن الحديث عند البخاري.

م: رمز إلى أن الحديث عند مسلم.

●: الدائرة السوداء رمز إلى أن الحديث انفرد به المسند من بين الكتب التسعة.

*: وهذه رمز إلى أن الحديث مخرج في السنن أو الموطأ.

ع: هذا الحرف في أول الحديث، إشارة إلى أن الحديث الذي بعدها من رواية عبد الله بن الإمام أحمد، أو من وجاداته.

الرقم في آخر الحديث: هو رقم الحديث في طبعة «مؤسسة الرسالة» لمن أحب الرجوع إلى الأصل.

